سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

تقْرِيظُ

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

على

صفة الارتباط بين العلماء في القديم

للعلَّامة عبد الرَّحمنِ بن يَحيَىٰ بنِ عليٍّ المعلِّميّ

رحمه الله تعالى

النُّسخة الإلكترونيَّة (١)

تفريغ فضل آل إسماعيل

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمْدُ لله رَبِّنَا، وأشْهَدُ أن لَا إلـهَ إلَّا اللهُ وحْدَه لا شَريكَ لَه، وأَشهَدُ أنَّ محمَّدًا عَبدُه ورسُولُه.

أمَّا بَعْدُ...

فهذَا هُو الدَّرسُ (**السَّابِعُ والعِشْرُونَ**) مِن بَرنامجِ الدَّرسِ الواحدِ **السَّابع**، والكِتابُ المقْرُوءُ فيه هُو: (صِفةُ الارتِباطِ بينَ العلماءِ في القَديمِ) لِلعلَّامةِ المُعلِّميِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، وقَبلَ الشُّروعِ في إقرائِه لا بُدَّ مِن ذِكرِ مُقدِّمتَينِ اثنَتَينِ:

المقدِّمةُ الأولَىٰ: التَّعريفُ بالمصنِّفِ، وتَنتَظِمُ في ثلاثة مَقاصِدَ:

المقصَدُ الأوَّلُ: جَرُّ نَسبِه، هُو الشَّيخُ العلَّامةُ عبدُ الرَّحمنِ بنُ يَحيَىٰ بنِ عليٍّ المعلِّميُّ، يُكنَىٰ بِأبي عَبدِ الله، ويُعرَفُ بِذَهبِيِّ العَصْرِ، لَقَّبه بِذلِكَ العلَّامةُ بَكْرٌ أبوزَيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ وعنهُ انتَشَرَ.

المقصَدُ الثَّاني: تاريخُ مَولِده، وُلِدَ سَنةَ ثلاثَ عشْرَةَ بعدَ الثَّلاثِمائَةِ والألفِ (١٣١٣)..

المقصَدُ الثَّالثُ: تاريخُ وفاته، تُوُفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ يَومَ الخميسِ السَّادسَ مِن شَهرِ صَفَرَ سَنةَ سِتٍّ وثَمانينَ بعدَ الثَّلاثِمائَةِ والألْفِ (١٣٨٦)، ولهُ مِنَ العُمُرِ ثلاثٌ وسبعُونَ سَنةً رَحِمَهُ اللَّهُ رحمةً واسِعةً.

المقدِّمةُ الثَّانيةُ: التَّعريفُ بالمصنَّفِ، وتَنتَظِمُ في ثَلاثةِ مَقاصِدَ أيضًا:

المقصَدُ الأوَّلُ: تَحقيقُ عُنوانِه: اسمُ هَذِه الرِّسَالةِ: (صِفَةُ الارتِبَاطِ بَينَ العُلَمَاءِ في القَديمِ)؛ فَإنَّها طُبِعَتْ بِهذَا الاسْمِ في حَيَاةِ المصنِّفِ وتَحتَ نَظرِه.

المقصَدُ الثَّاني: بَيانُ مَوضُوعِه، موضُوعُ هذه الرِّسالةِ هُو الإشارةُ إلىٰ طَرَفٍ حسنٍ ممَّا كانتْ تَزخَرُ به الحياةُ العلميَّةُ بِصِلةِ العلماءِ بَعضِهم ببَعضٍ.

المقصَدُ الثَّالِثُ: توضيح منهجه، أصلُ هذه الرِّسالةِ محاضَرةٌ ألقاها المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في (دائِرَةِ المعارِفِ العُثْمانِيَّةِ) بِمناسبةِ زيارةِ وَفدٍ مِن عُلماءِ الأزهرِ لِلدَّائِرةِ؛ وهيَ مركزٌ علميٌّ أنشأهُ ملُوكُ (حَيدَرْ آبادَ الدَّكَنْ) في القَرنِ الماضي، وجَمعُوا فيه علماءَ عِدَّةً لِلقيامِ علىٰ نَشرِ الكُتُبِ النَّافِعةِ، فيُعدُّ أوَّلَ مَركزِ تَحقيقٍ كما يُسَمَّىٰ بِاللِّسانِ المعاصِرِ.

وقد اجتمعَ فيه أكابِرُ مِنهُمْ: عبدُ الرَّحمنِ المعَلِّميُّ وأبو الوفاءِ الأفغاني في آخَرينَ.

وهُو جارٍ فيها علىٰ طريقَةِ المتقدِّمينَ في المحاضَرةِ الَّتي تُدَوَّنُ أوَّلًا ثُمَّ تُلقَىٰ ثانيًا، لا العَكسَ كما صارَ عليه الأمرُ اليَومَ، وهيَ بِحسَبِ هٰذا الوضعِ شَبيهةٌ بالمقالةِ الأدبيَّةِ المسْرُودةِ.

قال المصنِّفُ حفظه الله تعالىٰ:

الحمدُ لله الَّذي أَرانا بِأعيُنِنا ما كنَّا نتمنَّىٰ أن نَراهُ مِن مَظَاهِرِ الارتِباطِ والتَّعاوُنِ العِلمِيِّ بَينَ العُلماءِ، فأصبحَ عُلماءُ الهندِ يَستقبِلُونَ وَفدًا كريمًا مِن خِيرةِ إخْوانِهِمْ علَماءِ مِصرَ، تكلَّفوا المشَاقَّ والمتاعِبَ حُبًّا في تَعرُّفِ أحوالِ إخْوانِهِمْ في الهندِ، وتَوثيقِ عُرَىٰ التَّواصُلِ معهُم، تَمهيدًا للتَّعاوُنِ معَهم فِيما يَرفَعُ شَأنَ الإسلامِ والعِلمِ.

وَكانَ العُلَماءُ في العُصُورِ الأُولىٰ متَواصِلينَ علىٰ بُعدِ الأقطارِ وصُعُوبةِ الأسْفَارِ فَلا تكَادُ تطَّلِعُ علَىٰ تَرجمةِ رجُلٍ منهُم إلَّا وجَدتَ فيها ذِكْرَ ارتِحالِه في أوانِ الطَّلَبِ إلىٰ الأقطارِ النَّائِيَةِ لِلِقاءِ العُلماءِ والأخذِ عنهُم، وسِياحتِه بعْدَ التَّحصِيلِ وكُلَّما دخَلَ بلْدةً سألَ عمَّنْ بها مِن العُلماءِ واجتمعَ بهِمْ واستَفادَ منهُم وأفادَهم، وبَقي يُواصِلُهم طُولَ عمُرِه بِالمُكاتبةِ والمُراسَلةِ، وكانتِ المُكاتَباتُ لا تنقطِعُ بينَ عُلَماءِ الأقطارِ لِتبادُلِ الأفكارِ في المسَائلِ العِلميَّةِ.

وفي الجزْءِ الأوَّلِ مِنْ «إعْلامِ المُوقِّعينَ»: ذِكرُ رِسالةٍ مِن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ إلىٰ مالِكٍ تَشتَمِلُ علَىٰ عِدَّةِ مَسَائلَ، وفيهَا ما يدُلُّ أنَّ المكاتبةَ بينهُما في المسَائلِ العلمِيَّةِ كانتْ مُتواصِلةً.

وهكذَا كانَتِ المُكاتَبةُ بينَ الشَّافِعيِّ وأحمدَ بنِ حَنبلٍ في «تَوالي التَّأسِيسِ» لابنِ حَجَرٍ العسْقَلَاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ: (قالَ أبُو ثورٍ: كتبَ عبدُ الرَّحمنِ ابنُ مَهدِيٍّ إلىٰ الشَّافِعيِّ وهُو شابٌّ أن يضَعَ له كِتابًا، فوضَعَ له كِتابَ «الرِّسَالةِ»)، وفِيه: (عن عَبدُوسٍ العطَّارِ: سَمِعتُ عليَّ بنَ المدينِيِّ يقولُ للشَّافعيِّ: اكتُبْ كِتَابَ «خَبرِ الواحِدِ» إلىٰ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مَهدِيٍّ، فإنَّهُ يُسَرُّ بذلِكَ).

وأمثِلةُ هذا كَثيرةٌ.

وكثيرٌ من المؤلَّفاتِ العِلميَّةِ كانَ سَببُها المكاتبةُ بينَ العُلماءِ، وكثيرٌ منَ الفَتاوَىٰ المطوَّلةِ صَادِرٌ عنْ ذلِكَ كما يُعلَمُ بمُراجَعتِها كـ «فَتاوَىٰ السُّبْكِيِّ الكَبيرِ» وغَيرِهِ. كَما أنَّ كَثيرًا مِن التَّواريخِ استَفَادَ مُؤلِّفوها كَثيرًا ممَّا فيهَا أو أكثرَه بمُكاتَبةِ العُلماءِ، كـ «تَاريخِ ابْنِ خَلِّكانَ»، و«إنْبَاءِ الغُمْرِ»، و«الدُّررِ الكامِنةِ» لابنِ حجَرٍ العَسقلَانيِّ، و«الضَّوْءِ اللَّامِعِ» لِلسَّخَاوِيِّ، وغيرِ ذلكَ ممَّا تَقدَّمَ أو تَأخَّرَ. وقَدْ كانَ هذَا العمَلُ ـ أَعْني المكاتبةَ بَينَ العُلماءِ في المسَائلِ العِلميَّةِ ـ جاريًا في اليَمنِ إلىٰ مُدَّةٍ غَير بَعيدَةٍ وقَد رأيتُ

في المخطُوطاتِ اليمَنِيَّةِ كَثيرًا مِن ذلكَ.

ذَكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ في هذِه الجملَةِ مشهَدَينِ مِن مشاهِدِ اتِّصالِ العُلماءِ بَعضِهِم بِبَعضٍ:

أحدُهُما: الرِّحلَةُ والأسْفارُ.

والثَّاني: المكاتَبَةُ بَينَ عُلماءِ الأمصَارِ.

فَكانَ العِلمُ مَوْصُولَ الرَّحِمِ بِهذَينِ المشْهَدَينِ.

وكانتِ الرّحلَةُ لازِمَةً لِوَصْفِ العلمِ فيما مَضَىٰ؛ فَيرتَحِلُ طالِبُ العلمِ لأخذِ العلمِ عَن شُيُوخٍ غيرِ شُيُوخِ بَلَدِه، وعِندَهُمْ هٰذَا أكملُ لِعلمِه وأرسَخُ لقَدَمِه، وأنبلُ لنَفسِه وأتمُّ لِعَقلِه؛ فإنَّ مَن خالَطَ النَّاسَ علىٰ اختِلافِ عُلُومِهِمْ وتَبايُنِ فُهُومِهم وافتِراقِ أذْواقِهِم كَسَاهُ ذلِكَ الكاملَ مِنهُم بِحسَبِ فِطنَتِه واهتِمامِه بِأمرِ رُحلَتِه.

والعادةُ الجارِيَةُ عِندَ أهلِ الإسلامِ أنَّ الرِّحلَةَ مِن أعظمِ الموارِدِ الَّتي يَتميَّزُ بِها أهلُ العلمِ بَعضُهُم عنْ بعضٍ؛ فإنَّ الَّذي يَرحلُ يَحظَىٰ مِن العلُومِ فَوقَ الَّذي لا يَرحلُ، وهُوَ أصلٌ كبيرٌ عِندَهُمْ.

وقَدْ صَنَّفَ الخطيبُ البغدادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ كتابًا سَمَّاهُ: «الرِّحلَةُ في الحديثِ» ذَكرَ فيه الأحادِيثَ والآثارَ والحِكاياتِ والأخبارَ فيما كانَ عليه الصَّدْرُ الأوَّلُ مِنَ الأُمَّةِ في السَّفرِ في العلمِ.

ومَن نَظَرَ في تَراجِمِ أهلِ العلمِ وقفَ علىٰ مَبلَغِ هٰذا الأمرِ في نُفُوسِهِم.

كما أنَّهُم لا يَنقَطِعُونَ عن الرِّحلَةِ بعدَ الإدراكِ والمُكْنَةِ في العلمِ، بلْ رُبَّما ارتَحلَ أحدُهُم معَ اسْتِواءِ علمِه لِلُقِيِّ العُلَماءِ ومُثافَنَتِهِمْ، والاطِّلاعِ علىٰ عُلُومِهِمْ والوُقُوفِ علىٰ مَآخِذِ فَهمِهِمْ، وإفادَتِهِمْ والاسْتِفادةِ مِنهُمْ، وهُوَ بِهذَا يقَرِّبُ نَفسَهُ مِنهُم ويُزيلُ مَا قدْ يَقَعُ في نُفُوسِ الخلقِ مِن النُّفْرةِ مِن أحدٍ لاخْتِلافِ البُلْدانِيَّةِ؛ فإنَّ العادةَ جارِيَةٌ أنَّ البَلَدِيَّةَ تُورِثُ العَصَبِيَّةَ؛ فإنَّ كُلَّ أهلِ بَلَدٍ تُطْبَعُ نُفُوسُهُم علَىٰ حُبِّ أرضِهِم ويُورِثُهم ذلِكَ تَقليلَ أقدارِ غيرِهِمْ.

فإذَا كانَ المُدرِكُ للعلمِ يرحَلُ لِلُقِيِّ العُلماءِ فيَطَّلِعُونَ علىٰ ما عِندَهُ يَقِفُونَ علىٰ مَقادِيرِ العلْمِ في نَفْسِ ذلِكَ العالِمِ، ويَطَّلِعُونَ بِواسِطَتِه علىٰ مَبلَغِ أهلِ بَلدِه مِنَ العلُومِ؛ فيُزيلُ ذلِكَ كثيرًا مِن العَوادِي الَّتي تَعتَرِي الصِّلةَ بَينَ العُلماءِ.

وأمَّا المكاتَبَةُ فقدْ كانتْ جارِيَةً فيهِم ظاهرَةً بَينهُمْ؛ لِما فيها مِن إحياءِ العلمِ بِمُذاكَرتِهِ، وعَرْضِ مُشكِلاتِه لِيَتَهيَّأَ لِكُلٍّ مِن المتكاتِبَينِ مَعرفةُ الصَّوابِ في مسألةٍ مِن مسائِلِ الدِّينِ، وَكَمْ مِنْ كِتابٍ أُلِّفَ جَوابًا علَىٰ رسالةٍ رُفِعتْ.

وانظُرْ كُتُبَ الشَّوكانِيِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ـ الَّتي أَلَّفَها جوابًا عَن مَسائِلَ رُفِعتْ إلَيهِ مِن أقطارِ الأرضِ المحاذِيَةِ لهُ؛ فإنَّهُ أَلَّفَ كِتابًا في الجوابِ عَن أسئِلةِ عالمِ (ضَمَد) ـ وهِيَ مِن نَواحِي بِلادِ جازان اليَوْمَ ـ اسمُه: «عِقْدُ الجِيدِ في إجابَةِ أسئِلةِ عالمِ ضَمَد»، كما أَلَّفَ كِتابًا في إجابةِ أسئِلةِ عالمِ (رُجالَ) أحمدَ الحِفْظِي رَحِمَهُ اللَّهُ، بلْ لهُ رسالةٌ أجابَ بِها عنْ سُؤَالِ بعضِ عُلماءِ «الأحْسَاءِ» اسمُها: «إسبَالُ الكِسَاءِ عَن أسئِلةِ صاحِبِ الأحسَاءِ».

واعتَبِرْ هذَا في غَيرِه مِن العُلماءِ تَجِدْ نَفعَ المكاتَباتِ الَّتي تَجرِي بَينَ أهلِ العلم رحمهُم الله تعالَىٰ، وقدْ كانَ الأمرُ علَىٰ هذَا منذُ القُرُونِ الأولىٰ كما ذَكرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ مِن رسالةِ اللَّيثِ إلىٰ مالِكٍ وما كانَ بينَ الشَّافِعِيِّ وعبدِ الرَّحمنِ بنَ مَهْدِيٍّ مِن المكاتَبةِ وما كانَ بَينَ الشَّافِعِيِّ وأحمدَ بنَ حنبلٍ رحمهمُ الله مِنَ المكاتَباتِ؛ فإنَّ مَعرفَةَ هذَا يَبينُ به مِقدارُ أَثَرِ المكاتَبةِ بَينَ أهلِ العلمِ في إثارةِ العلُومِ، وفَتحِ أبوابِ الفَهمِ والدِّلالَةِ علَىٰ الخَيرِ.

ومِمَّا يُنبَّهُ إليهِ: أنَّ المصَنِّفَ ذَكَرَ كِتابَ ابنِ حجَرٍ العَسْقلانِيِّ في مَناقِبِ الشَّافِعِيِّ رحمهُما الله تعالَىٰ وسَمَّاهُ: «تَوالي التَّأسِيسِ»؛ تَبعًا لِلنُّسْخةِ الَّتي طُبِعَ عنها الكِتابُ في مِصْرَ، وكانَ شَيخُنا بَكرٌ أبو زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ يَغمِزُ في صِحَّةِ هذَا الاسْمِ؛ لِعدَمِ مُناسَبتِه لِلمَعنَىٰ، ويَقُولُ: أشبهُ شَيءٍ أن يَكُونَ (تَوالي التَّأنيس بِمَناقِبِ محمَّد بنِ إدريس).

فَأصبَحَ العُلماءُ فِي هذَا العَصرِ مُتَقَاطِعِينَ، لا صِلةَ بينَ عُلماءِ هٰذا القُطرِ وعُلماءِ القُطرِ الآخَرِ، بَلْ ولا بينَ عُلماءِ القُطْرِ الواحِدِ! بلْ ولا عُلماءِ البلَدِ الواحِدِ!!

فَقدْ كَانَ عُلماءُ البلَدِ الواحِدِ فِي العُصُورِ السَّابقةِ لا يَكادُ يَمُرُّ عليهِمْ يَومَ إلَّا وهُم يَجتَمعُون فيهِ، ويَتَذاكَرونَ، وأمَّا الآن فَقدْ تَمرُّ علَىٰ العَالِمِ شُهُورٌ ـ بلْ سنُون ـ لا يَجتَمِعُ بِعَالمٍ آخرَ قَد يكُونُ مَعدُودًا مِن جِيرَانِه! وإذا جَمعتْهُما الجماعةُ أو الجمُعةُ أو العيدُ فَقدْ يَرجِعانِ عن المصَلَّىٰ ولم يَلتَقِيَا!

وإذَا الْتَقَيَا تَجنَّبَ كلٌّ منهُما فَتحَ بابِ المذاكَرةِ: إمَّا رَغبةً عَنِ العِلمِ، وإمَّا استِحْقارًا لصَاحِبه، وإمَّا أنَفَةً أنْ يَظُنَّ النَّاسُ أنَّ صَاحِبَه أعلَمُ مِنهُ، وإمَّا خَوْفًا مِنْ أن تَجُرَّ المذاكَرةُ إلَىٰ المنَازعةِ أو غَير ذلِكَ!!

وَهكذَا يَحجُّ كلَّ سَنةٍ جَماعةٌ مِنَ العلَماءِ، ويَرجِعُ كلٌّ منهُم ولم يَجتَمِعْ بِأحدٍ من عُلماءِ الحرَمَينِ، أوِ العُلماءِ الَّذينَ حَجُّوا فِي ذلِكَ العام.

وقدْ كانَ العُلماءُ فِي العُصورِ السَّابِقةِ علَىٰ خِلافِ هٰذه الحالِ، فَكانَ مِن أعظَمِ مَا يَهتَمُّ بِه العَالِمُ إذَا حَجَّ: الاجتِماعُ بِالعُلماءِ، والاستِفادَةُ منهُمْ، وإفادتُهُمْ.

ولَقدْ كانَ بَعضُ العُلماءِ يَحجُّ وأعْظمُ البَواعِثِ لَه علَىٰ الحجِّ: الاجتماعُ بالعُلماءِ، معَ أنَّ هذِه العِبَاداتِ ـ أَعني الجمَاعةَ والجمُعةَ والعيدَ والحجَّ ـ مِنْ أَعظَمِ الحِكَمِ فِي شَرْعِها الاجْتماعُ والتَّعَارُفُ وتَبادُلُ الفَوائِدِ العِلميَّةِ وغَيرِهَا.

وهكَذَا قدْ يتَّفِقُ لِأَحَدِ عُلماءِ هذَا العَصْرِ سَفرٌ إلَىٰ بَلَدٍ مِنَ البُلْدانِ فَيَرِدُه، ويَمْكثُ فيه مُدَّةً لَا يَسْأَلُ عَمَّنْ بِهِ مِنَ العُلَماءِ، ولَا يَجتَمعُ بِهِمْ، وإذَا اجْتَمعَ بِهِمْ تَجنَّبَ المذاكَرةَ العِلمِيَّةَ، فَلا يَكادُ يُفيدُ ولَا يَسْتفيدُ، وإذَا كانَ يَصْنعُ هذَا معَ جيرَانِهِ منَ العُلَماءِ، فكيفَ يُرجَىٰ منه خِلافُه معَ علَماءِ البُلدَانِ البَعيدَةِ عَنْهُ؟!

وكَمْ مِنْ عالِمٍ تُشْكِلُ علَيْه مسْأَلَةٌ، أَو يَخشَىٰ أَن يكُونَ مُخطِئًا فيهَا، فَلا يَدعُوه التَّوفيقُ إلَىٰ الاجْتماعِ بِغَيرِه مِنَ العُلَماءِ والبَحْثِ معَهُمْ فيهَا، أَوْ إلَىٰ مُكاتَبَتِهِمْ فِي ذلِكَ.

هَذَا مَعَ تَيَسُّرِ طُرُقِ المواصَلاتِ فِي هذِهِ الأَعْصارِ فأصْبحَتِ المسَافَةُ الَّتي كانَتْ لَا تُقْطَعُ إلَّا فِي أَشهُرٍ أَوْ سِنينَ ـ معَ المشَاقِّ والمخَاوِفِ والعَوائِقِ والقَواطعِ ـ تُقطَعُ الآنَ فِي أَيَّامٍ معَ الأَمْنِ والرَّاحةِ،

وكذَلِكَ حالُ المكاتَبَاتِ.

ذَكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَىٰ في هذِه الجملَةِ: مَا آلَ إليهِ أمرُ المَشْهَدَينِ المتقدِّمَينِ ـ أعني الرِّحلةَ والمكاتَبةَ ـ، وما انقَطَعَ به حَبْلُ التَّواصُلِ بَينَ العُلماءِ؛ فتَجِدُ العُلماءَ قدْ يَجتَمِعُونَ في بَلدٍ واحدٍ ورُبَّما جَمعتْهُما جماعةٌ أو جُمُعةٌ أو عِيدٌ ثُمَّ لا تَكُونُ بَينَهُما مَعرِفةٌ.

وإذَا الْتَقَيا ـ كما ذَكرَ ـ تَجَنَّبَ كلٌّ مِنهُما فَتْحَ بابِ المذَاكرةِ، فلا يَعرِضُ مسألةً علىٰ صاحِبِه، إمَّا رغبةً عنِ العلمِ، وإمَّا اسْتِحْقَارًا لِصاحِبِه ورُؤْيةً لِنفسِه أنَّه الأعلَمُ، وإمَّا أَنَفةً أن يَظُنَّ النَّاسُ أنَّهُ إذَا سألَ صاحِبَه فقالَ لهُ: ما تقُولُ في مسْألةِ كذَا وكذَا ؟ أن يَظُنَّ النَّاسُ أنَّ صاحِبَه أعلَمُ مِنهُ، وإمَّا خَوْفًا مِن أن تُولِّدَ المذَاكرةُ مُنازَعةً ومُشاحَنَةً.

وهكذَا صارَ الحجُّ أيْضًا يرِدُ إليه كثيرٌ مِن العُلماءِ ثُمَّ لا يَقَعُ لهُمْ اجتِماعٌ بِأحدٍ مِن عُلماءِ الحرَمَينِ، فلا يَرجِعُونَ بِكَبيرِ فائِدةٍ في العِلمِ، معَ أنَّ الحجَّ يَجمعُ العُلماءَ مِن أقطارِ الدُّنْيا ورُبَّما لا يُمكِنُ جَمْعُ العُلماءِ في مَوْضِعٍ كما يَجتَمِعُونَ في الحجِّ؛ إذِ العادةُ جارِيَةٌ أنَّ الغالِبَ أنَّ عُلماءَ كُلِّ بَلدٍ يَكُونُ مِنهُم جماعةٌ يَحُجُّونَ في كلِّ نُسُكٍ سَنَوِيٍّ.

وكانَ مِن عادةِ حمْلَاتِ البُلْدانِ الماضِيَةِ أنَّ مَن يَخْرُجُ مِن البَلَدِ يَخْرُجُ في قافِلةٍ، وتِلْكَ القافِلَةُ يَكُونُ لها أميرٌ ومَعها عُلماءُ، فلا بُدَّ أن يَرِدَ الحَجَّ عُلماءُ مِن كلِّ ناحِيَةٍ.

ومَن تأمَّلَ حالَ مَن سَبقَ مِن أهلِ العِلمِ وكَيْفِيَّةِ اسْتِفَادَتِهِم مِن الحَجِّ في لُقِيِّ العُلماءِ ثُمَّ ما صارَ عليه النَّاسُ اليَوْمَ مِن الزُّهْدِ في هذَا وعدَمِ العِنايَةِ به يَعْرِفُ الفَرْقَ بَينَ هذَا وهذَا.

وقَدْ يَتَحقَّقُ في الحَجِّ ما لا يَتَحقَّقُ في غيرِه؛ فَلَوْ أنَّ إنسانًا أرادَ أن يَرْتَحِلَ إلىٰ فِلسْطِينَ مثلًا لم يُمكِنْهُ ذلِكَ لِتَسَلُّطِ اليَهُودِ عليها، ولكِنْ إذَا هَيَّأَ اللهُ له رُشْدًا وفَتَحَ لهُ فَهْمًا الْتَقَىٰ بِعُلماءِ تِلْكَ النَّاحيَةِ في مَوْسِمِ الحَجِّ فإنَّهُم يأتُونَ إليهَا، وقَدْ يأتي أحدُهُم مرَّةً واحِدةً في عُمُرِه، فإذَا رُزِقَ الإنسانُ سَعْدًا وساعَدهُ التَّوفيقُ فازَ بِلُقِيِّ مِثلِ هؤُلاءِ.

فيَنبَغِي أن يَعتَنِيَ طالِبُ العِلمِ بِأمرِ الحَجِّ ومُلاحَظةِ لُقِيِّ العُلماءِ فيهِ، وأن يَكُونَ مِن اهْتِمامِه ـ معَ أداءِ مَنَاسِكِه ـ أن يَلْتَمِسَ في مُخَيَّماتِ الحُجَّاجِ العُلَماءَ.

وممَّا سَهَّلَ هذَا أنَّ كلَّ دَوْلةٍ انْحازَتْ إلىٰ جِهةٍ فيُمكِنُ أن يَأتيَ إلىٰ المواقِعِ المُخَصَّصةِ لِأهلِ تِلْكَ الجِهَةِ ثُمَّ يسْأَلَ عن العُلماءِ فيها ويَلْتَقِيَ بِهِمْ.

ثُمَّ ذَكرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أنَّ هذَا الأمرَ وقَعَ ـ مِن قَطعِ الصِّلةِ بينَ العُلماءِ ـ معَ تَيسُّرِ المواصَلاتِ في هذِه الأعصارِ؛ فالمسافةُ الَّتي كانتْ تُقطَعُ في مدَّةٍ مَديدَةٍ صارتْ تُقْطَعُ في مُدَّةٍ يَسيرةٍ، فكانتْ آلافُ الأكيالِ تُقطَعُ في أيَّامٍ ولَيالٍ بلْ في شُهُورٍ في بَعضِ النَّواحي، واليَوْمَ تُقْطَعُ في ساعاتٍ يسيرَةٍ.

وإذَا قَرأتَ ما كَتَبَهُ العلَّامةُ سَعد بنُ حَمد بنِ عَتيقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في الأهوالِ الَّتي اعْتَرتْ رِحلتَهُ إلىٰ الهِندِ واضْطِرابَ البَحْرِ عليه، وارتِدادَ السَّفينةِ مرَّةً بعدَ إقلاعِها بِمُدَّةٍ لِنشُوءِ رياحٍ قَوِيَّةٍ في البَحرِ ردَّتْها إلىٰ البلَدِ الَّذي أنْشأتْ مِنهُ رِحلَتَها إلىٰ غيرِ ذلِكَ مِن الأهْوالِ الَّتي مرَّتْ به، وكيفَ أنَّهُ قَطَعَ المَسَافَةَ في زمنٍ مَديدٍ، وكيفَ أنَّ اليَوْمَ تُمكِنُ زِيارةُ الهِنْدِ في رِحلَةٍ جَوِّيَّةٍ لا تَتعَدَّىٰ سَاعاتٍ. ثُمَّ نَظَرَ إلىٰ حالِ النَّاسِ في الرِّحلَةِ رأىٰ أنَّ حقيقَةَ الأمرِ لَيسَ علىٰ المُقَدَّراتِ، ولكِنَّ حقيقَةَ الأمرِ علىٰ الهِمَمِ والنِّيَّاتِ الصَّالِحاتِ؛ فاليَوْمَ عِندَ النَّاسِ قُدْرَةٌ ومالٌ ومُكنةٌ وآلةٌ؛ ولكِنَّ النِّيَّةَ مَشُوبَةٌ والهِمَّةَ ضعيفَةٌ.

فالهِمَّةُ في العِلمِ لا تَتعَدَّىٰ في نَظَرِ بعضِ النَّاسِ أن يَكُونَ مَذْكُورًا، ويَكفيه في الذِّكرِ أن يَأخُذَ عن عُلماءِ بلَدِه، أو يُريدُ بِذلِكَ تَحصيلَ مَنصِبٍ ورِئاسَةٍ فيتَقلَّدُ من الشَّهاداتِ ما يَتوصَّلُ به إلىٰ ذلِكَ.

وهِمَّتُه لا تَتعَدَّىٰ بِنَظرِه بلَدَهُ فهُو يَرىٰ أنَّ في عُلماءِ بلَدِه كِفايَةٌ، ولَوْ كانَ هذَا أصْلًا مُلاحَظًا عِندَ أهلِ العِلمِ لَنُسِخَتِ الرِّحلَةُ عِندَهُم، ولكِنَّهُم كانُوا يَرَوْنَ أنَّ في الرِّحلةِ تَحصِيلُ زِيَادةِ عِلمٍ وفائِدةٍ.

فَيَنْبغي أن يَحرِصَ طالِبُ العِلمِ علَىٰ الاتِّصالِ بِالعُلماءِ في البُلْدانِ الأُخْرَىٰ بِزيارَتِهِم ومُكاتَبَتِهِمْ، والرِّحلةِ إليْهِم.

وقَدْ رأيْنا عُلماءَ وقَفُوا بِالتَّواصُلِ معَهُم علَىٰ عقيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجمَاعةِ، واطَّلَعُوا بِمُعاملَتِهم علَىٰ أدبِ أهلِ هذِه البِلادِ، لا كما غُرِسَ في صُورِهم منذُ الصِّغرِ مِن وصفِهِمْ بِالجفاءِ وأخلاقِ البَادِيَةِ، ثُمَّ كانَ ذلِكَ سَببًا في اهتِداءِ جَماعةٍ مِنهُم إلىٰ طَريقةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رحمهُم الله تعالَىٰ وانتَفَعَ النَّاسُ بِهِم في بُلْدانِهِم.

والمقصُودُ هُو الإرشادُ إلَىٰ عدَمِ التَّفريطِ في هذَا الأصلِ معَ تَيَسُّرِ طُرُقِ المواصَلةِ فيهِ.

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

ولَقدْ كانَ العالِمُ يَبيعُ ضَنائِنَه لِكَيْ يَتَزَوَّدَ لِسَفَرٍ بَعيدٍ لِيَجْتَمِعَ بِعَالِمٍ آخَرَ، وكَثيرًا ما كانَتْ تَعرِضُ لَهُمْ المَشَاقُّ الشَّديدَةُ في البَرِّ والبَحْرِ، ويُعَرِّضُونَ أَنْفُسَهُم لِلْمَهالِكِ؛ كُلُّ ذلِكَ رَغبةً في العِلْمِ.

حَتَّىٰ لَقدْ كانَ بَعضُ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُسافِرُ مِنَ المدينَةِ إِلَىٰ مِصْرَ لِيَجتَمِعَ بِصَحابِيٍّ آخَرَ هُنالِكَ لِيَسْتَثْبِتَهُ في حَديثٍ وَاحِدٍ سَمِعَاهُ مَعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ!.

فَفِي «مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ» مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ المَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُنِيبٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: بَلَغَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه يُحَدِّثُ..، فَرَحَلَ إِلَيْه ـ وهُوَ بِمِصْرَ ـ فَسَأَلَهُ عَنِ الحَدِيثِ، فَقَالَ: نَعَمْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَتَرَ أَخاهُ المُسْلِمَ في الدُّنْيَا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»، قَالَ: وأَنَا سَمِعْتُه مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وفي «المسْنَدِ» أَيْضًا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يُحدِّثُ عَنْ عَطاءٍ قَالَ: رَحَلَ أَبُو أَيُّوبَ إِلَىٰ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ..، فَأَتَىٰ عُقْبَةَ فَقَالَ: (حَدِّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ سَمِعَه)، قَالَ: (سَمِعْتُ ﷺ يَقُولُ: « **مَنْ سَتَرَ عَلَىٰ مُؤْمِنٍ في الدُّنْيَا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»)، فَأَتَىٰ رَاحِلَتَهُ فَرَكِبَ ورَجَعَ، وعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ كَانَ بِمِصْرَ.

لَمَّا بَلَغْتُ إِلَىٰ هُنا انْتَبَهْتُ لِاتِّفَاقٍ عَجيبٍ، وهُوَ أَنَّ الآثارَ الَّتي اسْتَشْهَدتُ بِها تَدُورُ علَىٰ مِصْرَ، فَـ«اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ» مِصْرِيٌّ، و«الشَّافِعِيُّ» اسْتَوْطَنَ مِصْرَ، والأَثَرَانِ اللَّذانِ نَقلتُهُما عَنِ المسْنَدِ كَانَتِ الرِّحْلةُ فيهمَا إِلَىٰ مِصْرَ، و«المسْنَدُ» طبع مِصْرَ، وكِتَابَا« تَهذيبِ التَّهْذيبِ» و«تَعْجيلِ المنْفَعَةِ» كِلاهُما مِن تَأْليفِ الحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ المِصْرِيِّ !! وَفي «سُنَنِ أَبي دَاودَ » وغَيرِهَا عَنْ كثير بْنِ قَيسٍ قَالَ: كُنتُ جَالِسًا مَعَ أَبي الدَّرْدَاءِ في مَسجِدِ دِمَشْقَ فَجَاءَه رجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، إِنِّي جِئْتُكَ مِنْ مَدينَةِ رسُولِ الله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لِحدِيثٍ بَلَغَني أَنَّكَ تُحدِّثُه عَنْ رَسُولِ الله ﷺ ، مَا جِئْتُ لِحَاجَةٍ يَعْني غَيرِ ذلِكَ.

هَكذَا كَانَ القَوْمُ، فَأَصْبَحَ أَحَدُنَا يَتَثَاقَلُ عَنْ بِضْعِ خُطُواتٍ يَمْشيهَا إِلَىٰ عَالِمٍ، أَوْ يَضِنُّ بِبِضْعَةِ أَفْلُسٍ يَبْتَاعُ بِها طَوَابِعَ لِلْبَرِيدِ لِيكتُبَ إِلَىٰ عالِمٍ !.

وكَمْ مِنْ عَالِمٍ أَخْطَأَ في مَسْأَلَةٍ فَلَمْ يَهتَمَّ إِخْوانُه منَ العُلَماءِ بِأَنْ يَزُورُوهُ ويُذاكِروهُ فيهَا، أَوْ يكاتِبُوهُ في

شَأْنِها، بَلْ غَايةُ ما يَصنَعُ أَحدُهُم أَنْ يَنشُرَ اعْتراضَهُ في مَجلَّةٍ أَوْ رِسَالَةٍ يُشَنِّعُ علَىٰ ذلِكَ العَالِمِ ويُجهِّلُه أَوْ يُبدِّعُه ويكفِّرُهُ، فَتكُونُ النَّتيجَةُ عَكْسَ المطْلُوبِ.

وكَمْ منْ مسَائِلَ يُفتَىٰ فِيهَا بِمِصْرَ بِشَيْءٍ، وَبِالشَّامِ بِخِلافِه، وفي الهِنْدِ بِخِلافِ ذلِكَ، ولَوْ كانَتِ المواصَلاتِ جَارِيَةً بَينَ العُلَماءِ لَمَا وقَعَ هَذَا الخَبْطُ الشَّديدُ الَّذي يُوَسِّعُ خَرْقَ الافْتِراقِ وَيَؤُولُ إِلَىٰ النِّزَاعِ والشِّقَاقِ.

وعُلَماءُ الدِّينِ أَحوَجُ النَّاسِ إِلَىٰ التَّواصُلِ والتَّعاوُنِ خُصُوصًا في هذَا العَصْرِ الَّذِي تَفَشَّىٰ فيهِ وبَاءُ الإِلْحادِ، وقَلَّتِ الرَّغْبَةُ في العُلُومِ الدِّينِيَّةِ، بَلْ كادَتْ تعُمُّ النُّفْرَةُ عَنهَا، واسْتَغْنَىٰ كلُّ أَحدٍ بِرَأْيِهِ.

فَعُلَماءُ الدِّينِ مُفْتَقِرُونَ إِلَىٰ التَّعاوُنِ لإِيجادِ طُرُقٍ تُقَرِّبُ المَسَافَةَ بَيْنَهمْ وبَينَ المُتعلِّمينَ العُلُومَ الحديثَةَ، وتُجَلَّىٰ فيهَا المسَائلُ الدِّينِيَّةُ في مَعَارِضَ تَتَّفِقُ وطَرِيقِ التَّفْكيرِ العَصْرِيِّ، فَيُسْتَطَاعُ بِذلِكَ إِيقَافُ الوَباءِ عَن زِيَادَةِ الانْتشَارِ، ومُعَالَجةُ المرْضَىٰ، بَلْ والدِّعايَةُ المُثْمِرةُ إِنْ شَاءَ الله .

فَأَمَّا الدَّواءُ المعْرُوفُ الآنَ ـ وهُوَ التَّكْفيرُ والتَّضْليلُ ـ فَإِنَّهُ لَا يَزيدُ الدَّاءَ إِلَّا إِعْضَالًا، ومَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ ظَهَرَ بِبَعْضِ أَصَابِعِهِ بَرَصٌ فقَطعَهَا ! فظَهرَ البرَصُ بِأُخْرَىٰ فَقَطَعَهَا !! فَقيلَ لَهُ: حَنَانَيْكَ قَبلَ أَنْ تَقْطعَ جَميعَ أَعضَائِكَ !

ذَكرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالَىٰ في هذِه الجُملَةِ ما كانَ علَيه الصَّدرُ الأوَّلُ ممَّن يُنفِقُ مالَه في تَحصيلِ الرِّحلةِ لِلاجتِماعِ بِعالِمٍ مِن العُلماءِ.

وقدْ وَرِثَ ابنُ مَعينٍ عنْ أبيه ألفَ ألفِ دِرهمٍ، أي ما يُسَمَّىٰ بِلِسانِ العَصرِ (مِليونًا) ثُمَّ أنفَقَها في الرِّحلَةِ في الطَّلَبِ رَحِمَهُ اللهُ.

وكانُوا يَركَبُونَ الأهْوالَ ويُغامِرُونَ بِأنفُسِهِم لِمُواصلَةِ العُلماءِ في البُلْدانِ الأُخرَىٰ، ورُبَّما رَكِبُوا هَوْلَ البَحرِ لأَجلِ حديثٍ واحدٍ؛ كما ارتَحلَ أبُو أيُّوبَ الأنصاريُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلىٰ عُقْبَةَ بنِ عامِرٍ لِيَسأَلَه عنْ حديثٍ سَمعَه هُو مِن رسُولِ الله ﷺ لم يبقَ أحدٌ غيرُه وغيرُ عُقبةَ سَمِعهُ مِن النَّبيِّ ﷺ.

فارتَحلَ إليه لِيسْتَثْبِتَ مِن صِحَّةِ حِفظِه ولِيثِقَ بِما يَسْتَحْضِرُه من مَتنِه، فَوافقَه عُقْبةُ علَىٰ ذلِكَ، ورجَعَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهُوَ لَمْ يَحِلَّ عِقالَ رَحلِه.

فدَخلَ وسلَّمَ علىٰ مَسلَمةَ بنِ مَخلَدٍ أميرِ مصرَ وسألَه الدِّلالَـةَ علَىٰ بَيتِ عُقبةَ، فدلَّه عليه فخَرَجَ إليه واعْتَنَقَهُ ثُمَّ سَألهُ عنْ هذَا الحَديثِ ثمَّ رجَعَ إلىٰ رَحلِه وخرَجَ مِن مِصرَ ساعتَه.

وفي كِتابِ «الرِّحلَةِ» لِلخَطيبِ البَغْدادِيِّ أخبارٌ أُخرَىٰ مِن هذَا الجِنْسِ.

ثُمَّ ذَكرَ أيْضًا ارتِحالَ الرَّجُلِ الَّذي جاءَ إلىٰ أبي الدَّرداءِ لِيسْألَه في حديثٍ بَلَغَه أنَّهُ يُحدِّثُ به عنْ رسُولِ الله ﷺ؛ فارتَحلَ هذِه المسافةَ بَينَ البِلادِ الشَّامِيَّةِ والبِلادِ الحِجازِيَّةِ لِأجلِ حديثٍ واحدٍ.

هكذَا كانتْ حالُهُم، أمَّا حالُ النَّاسِ اليَوْمَ فكَما ذَكرَ: (فَأصبَحَ أحدُنا يتَثاقلُ عنْ بِضعِ خُطواتٍ يَمْشيهَا إلَىٰ عالِمٍ، أو يَضِنُّ بِبِضعةِ أفْلُسٍ يَبتاعُ بِها طَوابِعَ لِلبَريدِ لِيكتُبَ إلَىٰ عالِمٍ).

ومِن عَجيبِ التَّقريرِ أنَّ آلةَ التَّواصُلِ زادَتْ إمكاناتُها وضَعُفَ إعمالُها؛ فاليَومَ يُمكِنُ أن يَتواصلَ الإنسانُ بِمُختَرَعاتٍ هيَ أسرعُ ممَّا كانَ عليه منْ تأخَّرَ قبلَ سِنينَ، فاليَومَ يُمكِنُ التَّواصُلُ في لَحظاتٍ بِـ(البَريدِ الإلِكترُونِيِّ) أو بِـ(الفاكْسِ) أو غَيرِهما، ومعَ ذلِكَ فإنَّ التَّواصُلَ بَينَ النَّاسِ ضَعيفٌ؛ لِأنَّ المحَّركَ القَلْبِيَّ ضَعيفٌ؛ وإذَا ضعُفَ المحرِّكُ القَلْبِيُّ لمْ تَنفعِ الآلاتُ المحيطةُ بِالمرْءِ.

ثُمَّ ذَكرَ حالَ العُلَماءِ لَـمَّا ضَعُفَ بَينَهُمْ هذَا الأصلُ؛ فكمْ مِن عالِمٍ أخطَأَ في مَسألةٍ ولمْ يَهْتَمَّ بِه إخوانُه بِأن يَزُوروهُ ويُذَاكِرُوهُ أو يُكاتِبُوه وغايَةُ ما يَصْنَعُ أحدُهُم أنْ يَنشُرَ اعتِراضهُ في مجلَّةٍ أو رِسالةٍ يُشَنِّعُ علىٰ ذلِكَ العالِمِ، وهذَا مِنَ الآثارِ السَّيِّئَةِ لِلْإعلامِ؛ فَإنَّ الإعلامَ أخرَجَ أحوالَ أهلِ العِلْمِ عِندَ بَعضِهِم عمَّا يَنبَغي أن تَكُونَ علَيهِ كما يَراهُ المَرْءُ أحيانًا مِنَ الرُّدُودِ الَّتي تَكُونُ بَينَ أهلِ العِلْمِ منشُورةً في صَفَحاتِ الجَرائِدِ.

واللَّائِقُ بِالعِلْمِ الكامِلِ والعَقْلِ التَّامِّ أنْ لا تَكُونَ مِثلُ هذِه الوسائِلِ الَّتي يَقْرَؤُها الحاجُّ والدَّاجُّ والصَّغيرُ والكَبيرُ والعاقِلُ والأبلَهُ مَحلًّا لِخِلافِ العُلَماءِ، بلْ يَتَكاتَبُ العُلماءُ فِيما بَينَهُمْ ويَعرِضُ كلُّ وَاحِدٍ مِنهُمْ حُجَّتَهُ علىٰ صَاحِبِه؛ فإنِ اتَّفَقا وإلَّا عَذَرَ كلُّ واحِدٍ مِنهُما أخاهُ.

ثُمَّ ذَكرَ مِنْ مَظَاهِرِ ذَلِكَ وُجُودُ مَسَائِلَ يُفْتَىٰ بِها في كُلِّ بَلَدٍ بِشَيْءٍ، ولَوْ وُجِدَتِ المُواصَلَةُ بَيْنَ العُلَماءِ لَارْتَفَعَ هذَا الخَبْطُ، وقَدْ هَدَىٰ الله مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ إلَىٰ الدَّعْوَةِ إلَىٰ فِكْرَةِ التَّجَمُّعاتِ الفِقْهِيَّةِ الَّتي تُسَمَّىٰ بِاسْمِ: (الهَيْئَةِ) أوِ (اللَّجْنَةِ) أوِ (المَجْمَعِ الفِقْهِيِّ)؛ فَصَارَتْ سَبِيلًا لِلتَّوَاصُلِ بَيْنَ

العُلَماءِ، كانَ مِنَ الحَسَنَاتِ الكَبِيرَةِ لِلْمَلِكِ خالِدٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: إنْشَاءُ (مَجْمَعِ الفِقْهِ الإسْلَامِيِّ) الَّذِي عُرِفَ بَعْدَ ذَلِكَ بِاسْمِ: (المَجْمَعِ الفِقْهِيِّ الإسْلَامِيِّ الدُّوَلِيِّ)، وهَيَّأَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ بِتَوْفِيقِهِ أنْ جَعَلَ علَىٰ رِئَاسَتِهِ مِنْ أوَّلِ وَهْلَةٍ رجُلًا عالِمًا يَعْرِفُ أهَمِّيَّةَ عَرْضِ هذِهِ المَسائِلِ المُشْكِلَةِ والبَحْثِ فيهَا، وهُوَ العَلَّامةُ بَكْر أبُو زَيدٍ رَحِمَهُ اللهُ.

فَكانَ المَجْمعُ الفِقْهِيُّ أُنْمُوذَجًا احْتُذِيَ بِهِ في إنْشَاءِ تِلْكَ التَّجَمُّعاتِ حَتَّىٰ في البُنُوكِ؛ فَإنَّ اللِّجانَ البَنْكِيَّةَ الشَّرْعِيَّةَ إنَّما هِيَ مُقْتَبَسَةٌ مِنْ فِكْرَةِ (المَجْمَعِ) الَّذي يَجْتَمِعُ فِيه عُلَماءُ مُتَفَرِّقُونَ مِنْ بُلْدَانٍ عِدَّة ثُمَّ يَبْحَثُونَ في مَسْأَلَةٍ مِنَ المَسَائِلِ ويُصْدِرُونَ قَرَارًا فِقْهِيًّا في ذَلِكَ؛ فَكانَ فيه سَدُّ شَيْءٍ مِنَ الحَاجَةِ المَوْجُودَةِ في الأُمَّةِ بِبَيَانِ أحْكامٍ تَحْتَاجُ إلَىٰ اجْتِهَادٍ جَدِيدٍ.

فَلَمَّا وُجِدَتْ هذِهِ المَظَلَّةُ الَّتي يَجْتَمِعُ تَحْتَها العُلَماءُ ويَتَواصَلُونَ ويبْحَثُونَ فيهَا خَرَجَتْ هذِهِ المَجامِعُ ـ ولاسِيَّما (مَجْمَعُ الفِقْهِ الإسْلَامِيِّ) ـ بِأنْواعٍ مِنَ المَعارِفِ والعُلُومِ تَهَيَّأتْ بِمِثْلِ هذَا التَّواصُلِ.

ثُمَّ نَبَّهَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ إلَىٰ الحاجَةِ إلَىٰ التَّواصُلِ أنَّها مُتَأكِّدَةٌ مَعَ شُيُوعِ وَباءِ الإلْحادِ الَّذي انْتَشَرَ في البِلَادِ الإسْلَامِيَّةِ بِظُهُورِ الفِكرِ الشُّيُوعِيِّ؛ فَعَظَّمَ النَّاسُ عُلُومَ الدُّنْيَا، وتَأثَّرَ هؤُلاءِ بِدَعْوةِ المادِّيِّينَ الَّذِينَ جَعَلُوا الدِّينَ حَاجِزًا عَنِ العُلُومِ والمَعارِفِ، وانْبَهَرَ بِدَعْوَتِهِمْ مَنِ انْبَهَرَ مِنْ أبْناءِ الإسْلَامِ مِمَّنْ دَرَسَ العُلُومَ العَصْرِيَّةَ.

فَذَكَرَ المُصَنِّفُ أنَّ عُلَماءَ الدِّينِ يَحتَاجُونَ إلَىٰ إيجَادِ طُرُقٍ تُقَرِّبُ المَسَافَةَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ المُتَعلِّمينَ لِلْعُلُومِ الحديثَةِ؛ لِيُبَيِّنُوا لَهُمْ طَرِيقَةَ الشَّريعةِ في بَيانِ أحْكامِهَا ووَضْعِ حَقَائِقِهَا وتَرْتِيبِ مَآخِذِ الدِّينِ مِنْها.

ومِنْ أحْسَنِ مَنْ ألَّفَ وَفْقَ ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مِنْ مَقْرَبٍ: العَلَّامةُ ابنُ سعدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ؛ فَإنَّهُ ألَّفَ رَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالرَّدِّ علَىٰ المَادِّيِّينَ وبَيَانِ اشْتِمالِ الدِّينِ علَىٰ العُلُومِ والمَعارِفِ، وأنَّ الدِّينَ يَدْعُو إلَىٰ الاسْتِفَادَةِ مِنَ العُلُومِ العَصْرِيَّةِ المُكْتَشَفَاتِ الحَديثَةِ، فَهُوَ مِنْ أحْسَنِ المُتَأخِّرينَ إنْ لَمْ يَكُنْ أحْسَنهُمْ علَىٰ الإطْلَاقِ في إيضَاحِ هذَا الأصْلِ وبَيَانِه، وذِكْرِ مَا انْتَظَمَ في الشَّريعَةِ مِن الدَّعْوَةِ إلَيْهِ،

والتَّعْريفِ بِأنَّ العُلُومَ الشَّرْعِيَّةَ لا تَقِلُّ دَرَجَةً عَنْ هذِه العُلُومِ العَصْرِيَّةِ، لا كَمَا أوْهَمَهُ دُعاةُ المَادِّيَّةِ مِنْ أنَّ عِلْمَ الدِّينِ عِلْمٌ جَامِدٌ لَيْسَ فِيه فَهْمٌ ولا إدْراكٌ ولا تَحْقِيقٌ.

فَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في رَسَائِلَ عِدَّةٍ مَنْزِلَةَ عُلُومِ الدِّينِ، وأنَّها بِالمَقَامِ الأعْلَىٰ مِنَ التَّحْقِيقِ والبَحْثِ الإدْرَاكِ والاجْتِهَادِ، لا كَمَا يَتَوَهَّمُهُ ـ حَتَّىٰ اليَوْمَ ـ المُشْتَغِلُونَ بِعُلُومِ الدُّنْيَا، ويَظُنُّونَ أنَّ عِلْمَ الدِّينِ عِلْمٌ يَسِيرٌ.

ولَوْ أنَّ أحَدَهُمْ نَظَرَ في الاجْتِهَادِ في مَسْأَلَةٍ فِقْهِيَّةٍ أوْ تَحريرِ حَديثٍ أوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِن المسَائِلِ لَعَرَفَ مَشَقَّةَ الاجْتِهَادِ فيهِ، وأنَّ الاجْتِهَادَ في إنْجَازِ عَمَلِيَّةٍ جِرَاحِيَّةٍ أهْوَنُ بِكَثِيرٍ مِنَ الاجتِهَادِ في مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ؛ لَكِنَّ الاغْتِرارَ بِالعُلُومِ الَّتي يُعَظِّمُهَا النَّاسُ لِأجْلِ الدُّنْيَا يُوَلِّدُ مِثْلَ هذَا، ومَنْ مارَسَ مِنهُمْ العُلُومَ الشَّرْعِيَّةَ وَقَفَ علَىٰ ذلِكَ.

ثُمَّ نَبَّهَ إلَىٰ أنَّ حَسْمَ دَاءِ الإلْحادِ إنَّمَا يَحْصُلُ بِهَذَا أمَّا تَكْفِيرُ أبْنَاءِ المُسْلِمينَ الَّذينَ تَأثَّرُوا بِتِلْكَ الدَّعَواتِ فإنَّهُ لا يَزيدُ الدَّاءَ إلَّا شِدَّةً وإعْضَالًا.

ومَثَلُه مَثَلُ رَجُلٍ ظَهَرَ بِأصَابِعِه داءٌ فَقَطَعَه، ثُمَّ ظَهَرَ داءٌ آخَرُ في إصْبَعٍ آخَرَ فَقَطَعَهُ، فَصَارَ يَقْطَعُ مَعَ كُلِّ داءٍ عُضْوًا مِنْ أعْضَائِه، ومِثْلُ هذَا لا تَصْلُحُ بِه حالُه وإنَّمَا تَصْلُحُ بِهِ الحالُ بِالوِقايَةِ مِنْ تِلْكَ الأدْواءِ بِبَيَانِ الحقِّ في تِلْكَ المَسَائِلِ.

وهذَا مَوْضُوعٌ واسِعٌ، أَكْتَفي بِالإِلْمَاعِ إِلَيْه، وَأَهَمُّ مِنْ ذلِكَ حالُ الجوامِعِ والمَدَارسِ والدَّوائِرِ العِلْمِيَّةِ، فَإِنَّ احْتِيَاجَهَا إِلَىٰ التَّوَاصُلِ والتَّعَاوُنِ أَشَدُّ، لِأَنَّ النَّقصَ في بَعضِهَا يضُرُّ الأُمَّةَ جَمعاءَ، خُصُوصًا في هذَا العَصْرِ الَّذِي اضْطَرَبَتْ فيه نُظُمُ التَّعليمِ، واحْتَاجَ النَّاسُ إِلَىٰ التَّغيِيرِ فيهَا والتَّبْديلِ بِحَسَبِ ما تَقْتَضِيه المصْلَحةُ.

فَمِنَ الواجبِ أَنْ تكُونَ المَدَارِسُ الإِسْلامِيَّةُ والمعَاهِدُ العِلْمِيَّةُ في العَالَمِ كُلِّهِ علَىٰ صِلَةٍ بِالْأَزْهَرِ الْمَعْمُورِ وتُواصِلَ بينَها لتَوْحيدِ نِظامِ التَّعليمِ علَىٰ حَسَبِ ما تقْتَضِيهِ الدَّواعِي العَصْرِيَّةُ، فمِنَ المؤْسِفِ أَنْ نَرَىٰ بَعْضَ المدارِسِ لَا تَزَالُ تَشْغَلُ طلَبَتَها بِعلْمِ الكلَامِ والطَّبِيعَةِ علَىٰ مَا كانَ مَأْلُوفًا مُنذُ أَلْفِ سَنَةٍ، وتشْغَلُهُمْ في النَّحْوِ والصَّرْفِ بِالكُتُبِ الَّتي أُلِّفَتْ قَبْلَ مِئَاتٍ مِنَ السِّنِينَ، فرُبَّما مكَثَ الطَّالِبُ سِنينَ في المدْرَسةِ ثُمَّ خَرَجَ مِنهَا كَيوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ !.

ولَوْ وُثِّقَتِ الرَّوابِطُ بينَ الجوامِعِ والمَدارِسِ لَاسْتفَادَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وانتَفَعَ جَميعُهَا بِمَا يَهتَدِي إليه بَعْضُهَا، فَتَكُونُ يَدًا واحِدَةً علَىٰ تَرْقِيةِ العِلْمِ ونَشْرِهِ، واخْتِيَارِ الطُّرُقِ الصَّحيحَةِ القَرِيبَةِ الفائِدَةِ.

وحالُ المَطَابِعِ وخَزَائِنِ الكُتُبِ علَىٰ هذَا القِيَاسِ، فكَمْ مِنْ مَطبَعَةٍ تَظْفَرُ بِنُسْخَةٍ ناقِصَةٍ مِنْ كِتَابٍ تُرِيدُ طَبْعَهُ، وقَدْ يكُونُ ذلِكَ الكِتابُ في بَعْضِ المكاتِبِ في قُطْرٍ آخَرَ، أَوْ في ملكِ أَحَدِ العُلَمَاءِ، ولكِنَّ عدَمَ التَّوَاصُلِ يَحُولُ بَينَ المَطْبَعَةِ وبَينَ العِلْمِ بِذلِكَ، فَإِمَّا أَنْ تَطْبَعَهُ نَاقِصًا، فَيكُونُ في ذلِكَ مَضرَّةٌ عَظيمَةٌ؛ لِأَنَّ المَطابِعِ الأُخْرَىٰ تُعْرِضُ عَنْ طَبْعِهِ مَرَّةً أُخْرَىٰ، مَخافَةَ الخَسَارةِ المَالِيَّةِ؛ وإِمَّا أَنْ تُهْمِلَ طَبْعَهُ، وقَدْ يُؤَدِّي ذلِكَ إِلَىٰ تَلَفِهِ، وعَلَىٰ الأَقَلِّ إِلَىٰ تَأْخِيرِ الفَائِدَةِ المَرْجُوَّةِ مِنْ نَشْرِهِ.

إِنَّنَا بِهذِهِ المُنَاسَبَةِ نُعْلِنُ شُكْرَنَا لِلْحُكُومَةِ المِصْرِيَّةِ الجَليلَةِ والخِزَانَةِ الخِديوِيَّةِ، فَإِنَّنَا بِالمُواصَلَةِ معَهَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَسْتَفيدَ ونُفيدَ العِلْمَ وأَهْلَهُ فَوائِدَ عَظِيمَةً، فَمِنْ ذلِكَ:

* أَنَّها أَفْضَلَتْ علَيْنَا بِإِرْسَالِ نُسْخَةٍ مِنَ «السُّنَنِ الكُبْرَىٰ» لِلْبَيْهَقِيِّ، أَخَذَتْها مِنَ النُّسْخَةِ المَحْفُوظَةِ فِيهَا بِالتَّصْويرِ الشَّمْسِيِّ.

* وكذلِكَ بِنُسْخَةٍ مِنَ «التَّاريخِ الكَبِيرِ» لِلْبُخَارِيِّ.

* ونُسْخَةٍ مِنَ «الأَرْبَعينَ في أُصُولِ الدِّينِ» لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ !.

* وتكَفَّلَتْ لنَا بِطَبْعِ «عُلُومِ الحدِيثِ» لِلْحاكِمِ، و«إِعْرابِ ثَلَاثينَ سُورَةً» لِابْنِ خَالَوَيْه، وغَيرِ ذلِكَ.

ولَا نَزَالُ نَستَفيدُ مِنْها، وسَوْفَ تَبْقَىٰ مُواصَلَتُنَا مَعَهَا مُسْتَمِرَّةً إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالَىٰ.

وكذلِكَ حاوَلْنَا أَنْ نَسْتَفِيدَ مِنَ الأَزْهَرِ المَعْمُورِ، وبعْضِ أكابِرِ العُلَماءِ بِمِصْرَ، فَكَاتَبْنَاهُمْ لِاقْتِبَاسِ رَأْيِهِمْ فِي الكُتُبِ الَّتِي يَنْبَغِي طَبْعُهَا، فتَفَضَّلُوا علَيْنَا بِآرائِهِمْ في ذلِكَ، كما أَثْبَتْنَاهُ في «بَرْنَامَجِ الجَمْعِيَّةِ»، بلْ وكاتَبْنَا في ذلِكَ أكثَرَ مشَاهِيرِ عُلَمَاءِ العَالَمِ، و وَرَدَتِ الأَجْوِبَةُ مِنْ بَعْضِهِمْ كَمَا أُثْبِتَ فِي «البَرْنَامَجِ».

وبِالجمْلَةِ فجَمْعِيَّتُنَا هذِهِ مَدِينَةٌ لِلْحُكومَةِ المِصْرِيَّةِ وعُلَمَاءِ مِصْرَ أَعظَمَ الدَّيْنِ، ولَنْ يَزَالَ اتِّصَالُنَا بِهِمْ مُسْتَمِرًّا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالَىٰ، ونَسْأَلُ اللهَ تَبارَكَ وتَعالَىٰ أَنْ يَجزِيَهُمْ عَنَّا وعَنِ العِلْمِ وأَهْلِهِ أَفْضَلَ الجزَاءِ.

هذَا مِثالٌ مِنْ أَمثلَةِ التَّوَاصُلِ العِلْمِيِّ بَينَ الدَّوائِرِ العِلْمِيَّةِ ومَا يَنطَوِي علَيْهِ مِنَ الفَوائِدِ العَظيمَةِ، وَالحاجَةُ داعِيَةٌ إِلَىٰ تَوْسِيعِ نِطاقِ التَّواصُلِ، ولَا سِيَّما بِتَبَادُلِ بَعْضِ الوُفُودِ مِنْ قُطْرٍ إِلَىٰ قُطْرٍ، ومِنْ بلَدٍ إِلىٰ بلَدٍ، ومِنْ مدْرسَةٍ إِلَىٰ مَدرسَةٍ.

وقَدْ أَخذَتْ مِصْرُ بفَضِيلَةِ السَّبْقِ إِلَىٰ هذَا الأَمْرِ بِبَعْثِهَا هذَا الوَفْدَ المحْتَرمَ، وعَسَىٰ أَنْ تكُونَ قُدوَةً صَالحةً لِغَيرِهَا مِنَ الأَقْطَارِ، وسَوْفَ يكُونُ لهذَا التَّزَاوُرِ ثمَرَةٌ عَظيمَةٌ إِنْ شاءَ اللهُ تَعالَىٰ.

وإِنِّي وإِخْوَاني الأَفاضِلَ رُفَقَاءَ الدَّائِرَةِ نَشْكُرُ لِأَعْضَاءِ الوَفْدِ الأَجِلَّةِ تَفَضُّلَهُمْ عَلَيْنَا وعِنايَتَهُمْ بِنَا، وسَتَبْقَىٰ أَشْخاصُهُمُ الكَرِيمَةُ ماثِلَةً في قلُوبِنَا وكلِماتُهُمُ التَّشْجِيعِيَّةُ رَنَّانَةً علَىٰ أَسْماعِنَا، ولَنْ تَزَالَ الرُّوحُ الَّتِي نَفَخُوهَا فِينَا بِلُطْفِهِمْ وحَنَانِهِمْ بَاعِثَةً لَنَا عَلَىٰ دَوَامِ الجِدِّ في العَمَلِ بِنُفُوسٍ لَا تَعْرِفُ الكَسَلَ ولَا المَلَلَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالَىٰ.

وحَبَّذَا لَوْ كانَ مِنَ الممْكِنِ طُولُ إِقامَةِ الوَفْدِ هاهُنَا مُدَّةً طَوِيلَةً، لِيَتَكَرَّرَ اجْتِمَاعُ العُلَمَاءِ بِهِمْ، وشِفَاءُ الصُّدُورِ بِالاسْتِفَادَةِ والمُذَاكَرَةِ؛ فَإِنَّ قُلُوبَ عُلَمَاءِ هذِهِ العَاصِمَةِ وفُضَلَائِها حَرَّىٰ مُتَعَطِّشَةٌ إِلَىٰ الارْتِشَافِ مِنْ عِلْمِ عُلَماءِ الوَفْدِ، والتَّشَفِّي بِمُذَاكَرَتِهِمْ.

ولكِنْ إِذَا كانَ طُولُ إِقَامَةِ الوَفْدِ مُتَعَذِّرًا، فَإِنَّنَا نُعَلِّلُ أَنْفُسَنَا بِعَوْدَةٍ أُخْرَىٰ والعَوْدُ أَحْمَدُ، وبِالمُوَاصَلَةِ

سالم موقع التفريغ للدروس العلمية والبحوث الشرعية www.attafreegh.com

بِالـمُكَاتَبَةِ الَّتِي سَتَبْقَىٰ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالَىٰ مُسْتَمِرَّةً.

ونَرْجُو مِنْ حَضَراتِ الأَسَاتِذَةِ الأَجِلَّةِ أَعْضاءِ الوَفْدِ أنْ يَفْسَحُوا لَنَا جانِبًا مِنْ صُدُورِهِمْ، وَيَرْبِطُونَا بِصِلَةٍ مِنْ عِنَايَتِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا غِنَىٰ بِنَا عَنْ أَلْطَافِهِمْ بِالْإِرْشَادِ وَالْإِمْدَادِ العِلْمِيِّ والدَّعواتِ الـمَقْبُولَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالَىٰ.

نَسْأَلُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعالَىٰ أَنْ يُوَفِّقَنَا جَميعًا لِدَوامِ الاجْتِهَادِ في خِدْمَةِ العِلْمِ والدِّينِ، وأَنْ يُنْجِحَ مَقَاصِدَ الوَفْدِ، ويُثَمِّرَ أَعمالَهُ.

وفِي الخِتَامِ نُحَمِّلُ الوَفْدَ تَحيَّتَنَا إِلَىٰ رِجالِ الأَزْهَرِ الـمَعْمُورِ، وسَائِرِ إِخْوانِنَا الـمِصْرِيِّينَ، فَلْيَحْيَىٰ الأَزْهَرُ ! ولْتَحْيَىٰ مِصْرُ !.

ذَكَرَ الـمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ هـهُنا مِمَّا يَلْتَحِقُ بِالـمَعْنَىٰ السَّابِقِ: حالَ الجوامِعِ والـمَدارِسِ والدَّوائِرِ العِلْمِيَّةِ؛ فَإِنَّ احْتِيَاجَهَا إِلَىٰ التَّوَاصُلِ والتَّعَاوُنِ أَشَدُّ؛ وذلِكَ لِإِصْلَاحِ طَرَائِقِ التَّعْلِيمِ فيهَا بِالنَّظَرِ فِيمَا يَصْلُحُ لِحالِ النَّاسِ مِنَ الـمَناهِجِ النَّافِعَةِ لَهُمْ مِنْ صَرْفِهِمْ عَمَّا لا يَنْفَعُ وجَمْعِهِمْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُ، واتِّخَاذِ الـمَنَاهِجِ الَّتي تُقَرِّبُ لَهُمْ هَذَا العِلْمَ.

وهَذَا الأمرُ بِسَبَبِ تَغَيُّرِ النَّاسِ بَيْنَ العِلْمِ القَدِيمِ والعِلْمِ الحَديثِ بِإِنْشَاءِ الـمَدارِسِ النِّظَامِيَّةِ حَصَلَ فِيهِ خَلَلٌ وفَسَادٌ.

ولِلطَّاهِرِ بنِ عاشُورٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ كِتَابٌ نَافِعٌ تَكَلَّمَ فيهِ عنِ التَّعْليمِ وكُتُبِه وطَرَائِقِه، كَتَبَه وهُو ابْنُ ثَمانِيَ عَشْرةَ سَنَةً اسْمُهُ: «أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَريبٍ»، وهُوَ مِمَّا يُبَيِّنُ شِدَّةَ الحَاجَةِ إِلَىٰ ذَلِكَ في الزَّمَنِ الَّذي دَعَا إِلَيْهِ الـمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالَىٰ، ولا يَنْبَغي أن يُهْمِلَ طَالِبُ العِلْمِ الاطِّلَاعَ علَىٰ هذَا الكِتَابَ لِعَظِيمِ نَفْعِه في هَذَا الأَصْلِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ مِنْ جِنْسِ مَا يَجْري مِنْ حَالِ العِلْمِ في الجَوامِعِ والـمَدارِسِ مِنْ جِنْسِه حالُ الـمَطَابِعِ وخَزَائِنِ الكُتُبِ؛ فَكَمْ مِنْ مَطْبَعَةٍ تَظْفَرُ بِنُسْخَةٍ نَاقِصَةٍ، فَإِمَّا أنْ تُبَادِرَ إِلَىٰ طَبْعِهَا وإِمَّا أنْ تَتْرُكَ طَبْعَهَا ويَكُونُ تَتْميمُ الكِتَابِ مَوْجُودًا عِنْدَ عالِمٍ في بَلَدٍ آخَرَ !

وَهَذَا الأمرُ عِنْدَ مَنْ مَارَسَ الكُتُبَ المَخْطُوطَةَ ظَاهِرٌ بَيِّنٌ؛ فَكَمْ مِنْ كِتَابٍ يُوجَدُ مِنْهُ جُزْءٌ في القَاهِرَةِ وجُزْءٌ في دِمَشْقَ وجُزْءٌ في الهِنْدِ ! مِنْ نُسْخَةٍ هِيَ النُّسْخَةُ وَحْدَهَا ! لَكِنَّها تَفَرَّقَتْ أيْدِي سَبَإٍ بِسَبَبِ عَوادِي الزَّمَانِ.

ورُبَّما وَجَدتَ أيْضًا في البَلَدِ الوَاحِدِ جُزْءًا مِنْ كِتَابٍ عِنْدَ عَالِمٍ والجُزْءَ الثَّاني مِنْهُ عِنْدَ عَالِمٍ آخَرَ؛ مِمَّا يُحْوِجُ مَنْ رَامَ العِنَايَةَ بِكِتَابٍ فَوَجَدَ فيه نَقْصًا أنْ يَتَلَمَّسَ نُسَخَهُ في البِلَادِ الإسْلامِيَّةِ كُلِّهَا، وإنْ كَانتِ النُّسْخَةُ الخَطِّيَّةُ أصْلُهَا مَكْتُوبًا في اليَمَنِ، فَرُبَّما كُتِبَ كِتَابٌ في اليَمَنِ هُوَ اليَوْمَ في إيطَالِيَا، فكُتُبُ اليَمَنِ خَاصَّةً تَحَوَّلَتْ إلَىٰ المَكْتَبَةِ المَعْرُوفَةِ في مِيلَانُو ! وعلَىٰ هذَا فَقِسْ مِنْ كُتُبِ الأُمَّةِ الإسْلَامِيَّةِ !

ولَوْ وُجِدَ التَّوَاصُلُ بَيْنَ نَاشِرِي الكُتُبِ مِنَ الطَّابِعِينَ والمُحَقِّقِينَ لَالْتَأَمَ شَمْلُ جُمْلَةٍ مِنَ الكُتُبِ الَّتي صَارَتْ علَىٰ هذِه الصِّفَةِ.

ثُمَّ تَقَدَّمَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ بِشُكْرِ الحُكُومَةِ المِصْرِيَّةِ وَ(الخِزَانَةَ الخِدِّيوِيَّةَ) أيْ: مَكْتَبَةَ الخِدِّيوِي ـ وهُوَ لَقَبٌ لِمَلِكِ مِصْرَ ـ وهِيَ الَّتي سُمِّيَتْ بِأَخَرَةٍ: (دارَ الكُتُبِ المِصْرِيَّةَ)، فَإنَّهَا كَانتْ تُسَمَّىٰ بِالخِزانَةِ الخِدِّيوِيَّةِ، وكَانَتْ مَحَلًّا لِلْكُتُبِ المَخْطُوطَةِ الَّتي كَانَتْ عِنْدَ مَلِكِ مِصْرَ، ثُمَّ عَظُمَتْ بِمَا يُوقَفُ عَلَيْهَا وَمَا يُجْعَلُ فيهَا، ومَعَ زَوَالِ المَلَكِيَّةِ في البِلَادِ المِصْرِيَّةِ سُمِّيَتْ بِدَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ.

وهَذِه الدَّارُ تَفَضَّلَ القَائِمُونَ عَلَيْهَا بِإرْسَالِ جُمْلَةٍ مِنَ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ لِكُتُبٍ نَشَرَتْهَا دَائِرَةُ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةُ، مِنْهَا: (السُّنَنُ الكُبْرَىٰ) و (التَّاريخُ الكَبِيرُ).

كَمَا أنَّ الحُكُومَةَ المِصْرِيَّةَ تَكَفَّلَتْ بِطَبْعِ «عُلُومِ الحَدِيثِ» لِلْحاكِمِ و«إعْرَابِ ثَلَاثِينَ سُورةً» لِابْنِ خَالَوَيْه، معَ شِدَّةِ وكَلَفَةِ النَّفَقَةِ علَىٰ الطَّبْعِ حِينَئِذٍ وقِلَّةِ أرْزَاقِ الخَلْقِ، لكِنْ كَانَ لِلْحُكُومَةِ مُشَارَكَةٌ في ذلِكَ.

وكَانَ لِحُكُومَةِ حَيْدَرْ آبَادَ مِنْ مُلُوكِ آلِ عُثْمانَ ـ وهُمْ غَيرُ العُثْمانِيِّينَ أهلِ تُرْكِيَا ـ كَانَ لَهُمْ مِنَّةٌ علَىٰ الأُمَّةِ الإسْلَامِيَّةِ بِنَشْرِ كُتُبٍ كَثِيرَةٍ، مِنهَا: «السُّنَنُ الكُبْرَىٰ» لِلْبَيْهَقِيِّ و«التَّاريخُ الكَبِيرُ» و«الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ» و«الأنْسَابُ» لِلسَّمْعَانِيِّ وكُلُّهَا طُبِعَتْ علَىٰ نَفَقَةِ آلِ عُثْمَانَ مُلُوكِ الدَّكَنِ الَّذينَ سَقَطَتْ دَوْلَتُهُمْ سَنَةَ ثَمَانِينَ بَعْدَ الثَّلَاثِمائَةِ والألْفِ.

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ زِيَارَةَ هَؤُلَاءِ العُلَماءِ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ تُمَثِّلُ إِحْيَاءً لِلتَّوَاصُلِ العِلْمِيِّ بَيْنَ عُلَماءِ البُلْدَانِ الإِسْلَامِيَّةِ، وقَد انْتَفَعَ عُلَماءُ دَائِرَةِ المَعَارِفِ لِلُقِيِّ إِخْوَانِهِمْ ولَهُمْ رَغْبَةٌ في طُولِ إِقَامَتِهِمْ وإِذَا حِيلَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ تَطْوِيلِ الإِقَامةِ فَلَا أَقَلَّ مِنْ أَنْ يَبْقَىٰ الاتِّصَالُ بَيْنَهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا دَأَبَتْ عَلَيْهِ الدَّائِرَةُ مِنْ مَنْهَجِهَا في إِحْيَاءِ التَّواصُلِ معَ العُلَماءِ في مُكاتَبَتِهِمْ لِلْمُشاوَرَةِ حَوْلَ الكُتُبِ الَّتي يَنْبَغي أَنْ تُطْبَعَ، وبِمِثْلِ هذِه المُشاوَرَةِ طُبِعَتْ كُتُبٌ نافِعَةٌ في دائِرَةِ المَعارِفِ وفي غَيْرِها.

فإِنَّ صِدِّيق حَسَن خان رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ مَلِكُ (بَهوبَال) طَبَعَ جُمْلَةً مِنَ الكُتُبِ بِإِشارَةِ جَماعةٍ مِنَ العُلَماءِ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ وغَيْرِهِمْ، واسْتَفادَ النُّسَخَ الَّتي نَشَرَ عَنْها مِنَ البِلَادِ اليَمَنِيَّةِ كَـ(فَتْحِ البَاري) فَإِنَّهُ مِنْ أَوَّلِ مَنْ نَشَرَه رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ، ثُمَّ كانَ أَخْذُ نُسْخَتِه لهُ مِنْ أحدِ عُلَماءِ اليَمَنِ.

وإِذا تَأَمَّلَ الإِنسانُ مُكاتَباتِ العُلَماءِ معَ صِدِّيق حسَن خان رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ في تَرْغيبِه في ما يُطْبَعُ عِلِمَ أَثَرَ التَّواصُلِ في تَوْفيرِ الكُتُبِ المُناسِبَةِ لِلطَّبعِ والنُّسَخِ الخَطِّيَّةِ لَها.

وكذَلِكَ كانَ هذَا الأمرُ في مراسَلاتِ الجمالِ القاسِمِيِّ و محمُود شُكْري الألوسي؛ فقَد كانا يَتَكاتَبانِ ويُكاتِبانِ عُلماءَ أهلِ نَجدٍ كـ (صالِحِ بْنِ سالِم البنَيَّان الحائِليِّ) و(عَبدِ الله ابْنِ عَبْدِ اللَّطيفِ النَّجْدِيِّ) لِلسَّعْيِ في طَبْعِ كُتُبِ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ.

وكانَ لَهُما فَضيلَةَ طَبْعِ جُمْلَةٍ مِنْ كُتُبِ شَيخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ بِتَشْجيعِ أَرْبابِ المَطابِعِ عَلَيْها، وكانَ أَكثَرُ ذلِكَ بِمُساعَدَةِ المُحْسِنِ الكَبيرِ عَبْدِ القادِرِ التِّلمساني رَحِمَهُ اللهُ تعَالَىٰ، وكانَ رجُلًا عالِمًا صَالِحًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ وجُدَّةَ وكانَ يَتَرَدَّدُ بَيْنَهُما، فطُبِعَتْ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ: «مَجمُوعةُ الفَتَاوَىٰ المِصْرِيَّةِ» الَّتي تُسَمَّىٰ بِـ «الفَتَاوَىٰ الكُبْرَىٰ»، وكانَتْ بِسَعْيِ هذَيْنِ العالِمَيْنِ.

في عِدَّةِ كُتُبٍ أَيْضًا طُبِعَتْ بِمِثْلِ هذَا؛ لَمَّا كانَ العُلَماءُ عِنْدَهُمْ حِرْصٌ علَىٰ نَشْرِ الكُتُبِ لِإِفادَةِ النَّاسِ، والآنَ ضَعُفَتْ عِنايَةُ العُلَماءِ في الاهْتِمامِ بِنَشْرِ الكُتُبِ، وصارَتْ صَنْعَةً لِلتُّجَّارِ؛ فَهُمْ يَتَكَسَّبُونَ بِنَشْرِ الكُتُبِ المَبالِغَ الطَّويلَةَ العَظيمَةَ، وأَهْلُ العِلْمِ في غَفْلَةٍ عَنْ الإِرْشادِ عَنْ ضَنائِنِ العِلْمِ الَّتي يَنْبَغي أَنْ تُنْشَرَ!

وكَمْ مِنْ كِتَابٍ عَظيمِ النَّفْعِ لا يَزالُ حَبِيسَ خَزائِنِ الكُتُبِ لِقِلَّةِ عِلْمِ أرْبابِ دُورِ النَّشْرِ بِالنَّافِعِ وتَفْرِيطِ العُلَماءِ في حَثِّهِمْ علَىٰ ما يَنْفَعُ، ولَوْ أنَّ العالِمَ اعْتَنَىٰ بِذَلِك في الحَثِّ والمَنْعِ لَانْتَفَعَ بِذَلِكَ النَّاسُ.

* وكانَ لِلشَّيْخِ بَكْرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ عِنايَةٌ بِهذَا؛ فَكَمْ مِنْ كِتابٍ سَعَىٰ في طَبْعِه، كَما سَعَىٰ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ في جَمْعِ مَقالاتِ العَلَّامَةِ صَالِح بْنِ عُثَيْمِينَ عالِمِ مَكَّةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ؛ فَإنَّهُ بِسَعْيِه وعِنايَتِه طُبِعَ هذَا الكِتابُ في أحَدِ الدُّورِ، ولَمْ يُشَرْ إلَىٰ أنَّ الَّذي سَعَىٰ فِيه هُوَ فُلانُ ابنُ فُلانٍ ! في كُتُبٍ أخْرَىٰ.

وكذَلِكَ كانَ لَه يَدٌ في مَنْعِ طِباعَةِ جُمْلَةٍ مِنَ الكُتُبِ قُدِّمَتْ لِبَعْضِ الدُّورِ، فَأشارَ ـ لَمَّا بَلَغَهُ الخَبَرُ ـ بِعَدَمِ طِباعَةِ مِثْلِها؛ لِما في ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ.

وإذَا قامَ العُلَماءُ بِهذَا الأمْرِ انْتَفَعَ النَّاسُ، والله أعلَمُ وصَلَّىٰ الله وسَلَّمَ علَىٰ عَبْدِه ورَسُولِه محمَّدٍ.

وهذَا آخِرُ التَّقْرِيرِ علَىٰ هذَا الكِتابِ، والحَمْدُ لله رَبِّ العالَمينَ.

وصلَّىٰ الله علَىٰ نَبِيِّنا محمَّدٍ وعلَىٰ آله وصَحْبِه وسَلَّمَ

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com